

الفصل الأول

« التأسيس الفكرى للمعارضة »

تمهيد وتقسيم :

عبر التطور التاريخى للمجتمعات الإنسانية كان التعارض بين وجهات النظر أمراً طبيعياً ، وبذلك يمكن القول بأن المجتمعات عرفت بشكل أو بآخر ظاهرة « المعارضة » إلا أن المعارضة كان يختلف مفهومها باختلاف الزمان والمكان ، لأنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحریات العامة ، ولما كانت هذه الحريات نسبية ومتطورة فإن ذلك قد انعكس على المعارضة فغيرت أفكارها وتطور مسارها ، فكانت المعارضة فى الأزمنة القديمة تعنى المساواة أو الوصول للمساواة ، لأن تعريف الحرية كان مشتقاً من المساواة . وكانت (المساواة) هى سبب ثورة أو المعارضة العنيفة لسياراتاكس ، ومع ظهور المبدأ الفردى الذى حجم وظيفة الدولة وجعلها مقصورة على الوظائف التى يتولاها الجيش والبوليس والقضاء بقصد تقييد سلطة الحكام وما حدث فى الثورة الفرنسية التى تبنت المبدأ ، أصبح مفهوم المعارضة هو العمل على تقليص تدخل الدولة لأن الحرية أصبحت تعنى العمل على منع استبدال الحكام ، ولكن المذهب « الماركسى » نادى بأنواع جديدة من الحريات جعلت تدخل الدولة ضرورى فى ميادين النشاط الاجتماعى والاقتصادى لتقضى الأزمات الاقتصادية كالتضخم والبطالة ولعمل تنمية مثمرة ، حتى أن الماركسية بالفت والفت الحرية الفردية فى بعض مراحلها من أجل الوصول الى مرحلة الاشتراكية العليا ، وفى القول التى أخذت بالفكر الماركسى تقلصت المعارضة حيث رفع شعار « لا حرية لأعداء الشعب » وكان يقصد بالشعب الماركسيون ويقصد بأعداء الشعب (المعارضة) للماركسية . ورغم ذلك فإن المعارضة كانت ولا تزال ظاهرة صحية ولازمة ، فحتى لا يكون هناك حرية مطلقة وجدت الدولة وحتى لا يكون هناك

استبداد وإطلاق « ودكتاتورية حاكمة » وجدت المعارضة ، فالدولة تحل مشكلة التعارض بين الحريات وتجعلها نسبية في إطار النظام العام ، أما المعارضة فهي التي تعمل على ألا يتحول النظام العام إلى مطلق وتذكر الحاكمين دوماً أن الهدف من استتباب النظام هو تمكين الأفراد من ممارسة حرياتهم لأن النظام ليس غاية في ذاته .

ومن هذا المنطلق سنعالج المعارضة في مباحث أربعة ، سنبين من خلالها ماهية المعارضة — ثم نبحث علاقة المعارضة بالديموقراطية ونتكلم عن جذور المعارضة عبر أفكار الفكر السياسي المتطور ثم نختم هذا الفصل بإيضاح دور المعارضة أو وظيفتها .

المبحث الأول

« ماهية المعارضة »

أولاً — المعارضة لغوياً :

(أ) لفظ (معارضة) من الأصل اللغوي للفعل « عرض » : بمعنى نجد فيها التعريض وهو خلاف التصريح ، واستعرضهم بمعنى قتلهم ولم يسأل عن حال أحد ، وعوارض بمعنى جبل وعروض وهو ميزان الثمن لأنه به يظهر المتزن من المنكسر في القصيدة وعروض وهي الناقة التي لم ترض .

(ب) لفظ (معارضة) من الأصل اللغوي للفعل « عارض » بمعنى نجد فيه عارض الشيء أي قابله ، وفلان يعارضني أي يباريني أو يناقسنى ويروى أن جبريل عليه السلام كان يعارض الرسول القرآن أي كان يدارسه جميع ما أنزل من القرآن كما يقال عارض الرجل بمثل صنيعه إذا فعل فعله أي أنها تعنى الاتيان بالمقابل أو التقليد أحيانا .

وهكذا فإن الدلالة الأصلية لمعنى (معارضة) هي (المتابله) وفيها كذلك (المباراة) كما أنها (مدارس ومتابعة) وفيها يظهر أيضا روح (المغالبة أو التحدي) .

الا أن المعنى الذى ارتبط بالمعارضة هو ذلك الشكل من أشكال النظم السياسية حيث تنقسم مظاهر الحكم بين طرفين أحدهما يكون فى السلطة ويطلق عليه الحكومة والثانى يكون خارج السلطة ويطلق عليه المعارضة ، أى أن المعارضة تعبر عن القوى غير المساندة للحكومة والتي تقف منها موقف الضد أو الرفض وهذا المعنى للمعارضة نقل إلينا من الثقافة الغربية تأثرا بنظم الحكم السياسى بها لتصبح الكلمة الانجليزية Opposition هى المعبرة عن كلمة معارضة فى مجال السياسة بصفة خاصة فكلمة Opposition هى اسم مصدر للفعل المتعدي Oppose ومن معانيه يقابل أو يقارن أو يقاوم أو يعارض ومنه اشتق أيضا اللفظ Opposite بمعنى الضد أو النقيض أو المواجهة وبالتالي اكتسبت Opposition معنا غريبا نقل إلينا حيث ربط بينها وبين الديمقراطية الغربية ، وعلى سبيل الفرض النظرى لو أن العكس هو الذى حدث لوجدنا الفاظا عربية واسلامية كالخلافة والشورى مثلا ترجمت ونقلت الى الحياة السياسية الغربية وفرضت عليهم دلالاتها العربية أو الاسلامية ، مثلما سيطر علينا النموذج الغربى للمعارضة حتى انه وجد فى الفقه الدستورى من يقول أنه بدون الفصل بين السلطات لا تقوم معارضة بالمعنى الحقيقى وبالتالي فلا معارضة بالمعنى الاصطلاحى فى الاسلام !! فالنموذج الغربى جرد (الشورى) و (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) من معنى المعارضة !! ورغم ذلك فان المفهوم اللغوى لا يحدد لنا كل أبعاد المعارضة ووجودها — فماهية المعارضة الحقيقية فى انها لا تقف ضد الحكومة وفقط وانما هى تملك الحل وقادرة عليه بل وتسمى لكرسى الحكم أيضا ، وهذا ما يجعلنا نؤثر المعنى الاصطلاحى على اللغوى .

ثانيا — المعارضة فى المصطلح السياسى :

« يرى — روبرت دال » أن اصطلاح المعارضة يصعب تحديده بشكل دقيق وهو يكتفى بتعريف مبدئى يفترض فيه مثلا أن (1) ممارس لسلوك الحكومة ومقرر لسياساتها وذلك لبعض الوقت وأن (ب) مثلا غير ممارس لسلوك الحكومة وبالتالي فهو غير مقر لسياساتها . حينئذ يقال أن (ب) هو المقصود بالمعارضة — ولكن معنى المعارضة لا يقف عند هذا ولكنه يضيف أنه فى بعض الفترات الأخرى يكون (ب) هو الذى يقرر سلوك الحكومة

بينما يكون (أ) في وضع المعارضه . بمعنى أن المعنى الاصطلاحي للمعارضة يوجه أساسا الى الدور أكثر ممن يقوم بتشخيصه أى لفعل المعارضة وآثارها وليس لصورها . وبالتالي فتعدد النصور غير مهم إذا لم يكن لها دور ايجابي ، ثم أن المعارضه يجب أن تمتلك ديناميكية وأمل الحركة في أنها ستبديل الدور مع الحكمة لأنه يغير ذلك سيصبح نقدها للحكومة عنيفا ويصبح برنامجها خيالي ومثابة تلويح أو تهديد للحكومة فقط . به أنه بغير تملكها لهذه الديناميكية والأمل في تحقيق أهدافها بالوصول للحكم فإنه لا يمكن القول بوجود معارضه علمي المستوى القانوني والسياسي ، ورغم ذلك وتحتم كل الظروف فلا بد من تنظيمها لأن هذا التنظيم هو الذي يجعلها حامية للحريات من التسلط دون أن يترك لها العنان لتشجيع الفوضى والاضطراب في البلاد . ثم أن المعارضة قد نشأت في الأصل بدون هدف الوصول الى الحكم وبالتالي فيجب أن توجد حذر . ولو لم يكن هناك أمل من الوصول للحكم لتحقيق أهدافها الأصيه .

المبحث الثاني

الديمقراطية وحقيقة المعارضة

يعتبر موضوع المعارضة بصوره المختلفه ، من موضوعات القوانين الدستوري والنظم السياسية التي تحتل مكانة هامة ، سواء من الناحية الفقهية أو من الناحية التطبيقية ولكن الفقه يكاد يجمع على أنه لا ديمقراطية ولا نظام ولا ضمان للحريات العامة بدون وجود المعارضة وبخاصة في صورة (الأحزاب) فالمعارضة تعد ضرورة من ضرورات النظام الديمقراطي وجزء من طبيعة النظم البرلمانية ، ويلقى هذا الرأي اجماعا من كبار علماء القانون الدستوري ، بل أن التطور التاريخي يؤكد هذا الرأي ، فيقول الأستاذ آيزمن Esmein « أنه لا حرية سياسية بدون معارضة » ويقول « كلين : Kelesn » « أن المعارضة عماد الديمقراطية — وأن العداء للأحزاب يخفى عداء للديمقراطية ذاتها » . « ومما يؤكد ذلك أن نظام الديمقراطية يرتبط بمفهوم حكم الشعب أى أنه يقوم على حق الاقتراع العام —

بينما يقرر « ماكس ويبر Max - Weber » أن تطور المعارضة ارتبط بظهور وتطور حق الاقتراع العام لأن ذلك يتضمن تعبئة وتنظيم الجماهير « فعلى الرغم من مفهوم الديمقراطية اختلط على الأنظمة السياسية حتى كاد أن يفقد معناه الأصلي إلا أنه في كل الحالات ارتبط بوجود المعارضة حيث أن هناك تصنيف للحريات على أساس أثرها على نشاط الحكم توضع فيه ما يعرف (بحريات المعارضة) Libertés - Opposition لا تتمثل فيها إلا الحريات التي تسمح فيها الدولة للأفراد بانتقاد سياستها ، ولهذا تتميز هذه الحريات بأنها تمكن الأفراد من مقاومة طغيان الدولة ولا يمكن بالطبع للفرد الواحد أن يمارسها . ولكن هذه الحريات محجوزة للمعارضة هذه الحريات تتمثل في : حرية الصحافة — حرية الاجتماع — حرية التظاهر — حرية تكوين الجمعيات — حرية تكوين الأحزاب .

● العلاقة بين الديمقراطية والمعارضة :

(أ) أنه لا توجد حكومة تحوز على المساندة الكاملة من كل الناس الذين تحكمهم ولا سيما إذا كانت تسوس عددا كبيرا من البشر ومن ثم فانه لا يوجد سلم أفضليات فيما يتعلق بسلوك الحكومة يتفق عليه كل الأفراد .

(ب) المعارضة تعبير طبيعي عن حقيقة عدم إمكانية إرضاء الأفراد — أي أنها تمثل قيمة جماعية لأفضليات معينة على الحكومة أن تعطى الوجود في سلم أفضلياتها السياسية وفي سلوكها .

(ج) أن الديمقراطية هي النظام الذي يحقق ديناميكية هذا المجتمع صدام عند انتقال السلطة أو الرقابة على الحكومة .

وقد ظهر (الحزب) كتعبير عن المعارضة وكأصلاح لتنظيم الممارسة السياسية منذ قرنين من الزمن . وكان ينظر له على أنه محاولة إلى تقنين الأمة وتقسيمها إلى « فئتين سياسيتين » إلا أنه منذ النصف الثاني من القرن ١٩ نظرت الممارسة السياسية للحزب على أنه أداة تكتل قوية في سبيل الوصول إلى الحكم وفي نفس الوقت رأت الشيوعية أن الحزب

هو أداة لتحقيق تنظيم السلطة وتوحيدها فلم تعترف الا بالحزب الواحد — وبالتالي فليست المعارضة مرادفا دائما للأحزاب والا لقليل فما دور المستقلين في البرلمان وما دور الأفراد في المجتمع بعد أن ارتبط (الحزب) الآن بمفهوم برنامج يبنى به الوصول للحكم وقد عبر عن ذلك « ليونانت » السكرتير السابق للأمم المتحدة بقوله « تصور البعض أن الديمقراطية تتطلب وجود معارضة منظمة « حزبية » تصور غير سليم ، فالديمقراطية فقط تتطلب حرية المعارضة وحماية هذه المعارضة ولكن ليس بالضرورة تنظيمها . لأنه بغير ذلك فأننا نقضى على معظم الحريات العامة بحجة تنظيم المعارضة » فالديمقراطية تتطلب أساسا حرية المعارضة أما وسائل وأدوات التعبير عنها فهي تخضع لظروف كل مجتمع وتاريخه وراثته الحضارى والفكرى — فمثلا في بعض المجتمعات التى تعاني من تنوع في الأجناس والى بها نزعات واتجاهات تقبلية ويظهر ذلك بصفة عامة في الدول النامية يعتبر التعدد الحزبى مهدد للكيان الموحد للدولة وليس مجرد معارضة مستنيرة . وفي محاولة للتخلص من الاتهام الموجه للحزب الواحد بالديكتاتورية ظهر ما يعرف « بالحزب الموحد » فهو يقوم على تجميع هذه النزعات والأجناس في حزب دون أن تفقد كياناتها أو زعاماتها لتتشارك جميعا في الاتفاق على السياسة العامة للدولة وبالتالي يحافظ هذا الحزب على مظاهر (الوحدة الوطنية) كما انه بمثابة ائتلاف حاكم وهناك من يرى أن هذا أفضل حل للمجتمع التعددى لأنه الضمان الوحيد لتحقيق الديمقراطية^(١)

(١) راجع : محمد حسنين هيكل — مصر لا لعبد الناصر — مركز الأهرام للترجمة والنشر الطبعة الأولى في مصر — ١٩٨٧ ص ٨٥ « ان الذى يحمى الديمقراطية هو أن يصل للسلطة وطنيون حقيقيون — لا أن نخلق تعدد في المناير داخل الحزب الواحد أو أن نسمح بالأحزاب ، لأن تجارب الدول النامية تعنى أن الحزب هو في حقيقته طليعة سياسية لطبقة اقتصادية واجتماعية ولا يمكن أن يكون شيئا آخر ، لأنه لا يجمع على الهدف الواحد الا أصحاب المصلحة الواحدة — وأهمية الحزب الواحد تكمن في تأميم « الصراع الطبقي » بحيث لا تتفاوت الفوارق الى درجة القطيعة .. فإذا ظهرت الأحزاب كان هذا يعنى أن تأميم الصراع الطبقي يجرى فكه ومن ثمة يحق لكل طبقة أن ترى مصلحتها وتسمى لها — وهذا لا يمكن أن يكون في

فحقيقة المعارضة بايجاز تتركز في التعبير عن الحق الجماعى في المناقشة والتقويم لسلوك السلطة السياسية وفلسفتها تقوم على تقبل الخلاف في الراى واعتباره حقا مشروعا بحيث يصير من المقبول أن تتعدد المفاهيم والتصورات .

المبحث الثالث

موقف الفقه من المعارضة

الضمانات القانونية التى تنص عليها الدساتير لضمان حسن تطبيق قواعدها لا تكفى وحدها لتحقيق احترام المبادئ الدستورية ، فهذه الضمانات مهما بلغت من الدقة فانها قد تبدو أحيانا قاصرة عن تحقيق الغاية منها قد تسوء نية الحكام ويسلكون سبيلا يتم عن مخالفة القانون واهدار الحقوق والحريات وفى مثل هذه الأوضاع يصبح على المعارضة تغيير هذا المسلك واحلال الأوضاع الدستورية محله (١) . وبالتالي يظهر مطلب

بلاد نامية لأنه سيجر الدولة الى خدمة الحزب .. لا الحزب لخدمة الدولة ، بل قد يصل الأمر أن يكون هناك حزب أغنى من الدولة بل أحيانا أقوى !! «
وأيضا راجع : حورية توفيق مجاهد — نظام الحزب الواحد فى أفريقيا — مكتبة الأنجلو المصرية — ط ٢ — ١٩٧٧ — ص ٣٥ .

تنويه : لحد كبير هذه رؤية لبلورة الفكر الناصرى .. أو لايجاد فلسفة له وقد ربطه كاتبه بكون الدولة نامية " Under - Development " ولكنه فى كتابه (زيارة جديدة للتاريخ) كان متعاطفا مع تعدد المنابر أو الأحزاب فى حالة تخطى مرحلة التخلف . ولعله فى كتابه (سنوات الغليان) يقول لنا رايه صريحا ، عاليا ، أيهما يفضل ؟ !

(١) أنظر : كلمة (أحمد الخوجة) نقيب المحامين — فى ندوة مقاومة الارهاب بنقابة الأطباء — سجل الاجتماعات الخاصة بعام ١٩٨٧ :
« اذا ضاعبت الشرعية — أو حقوق الانسان الأساسية وعلى رأسها حقه فى التعبير وفى ابداء الراى . اذا تم تزوير الانتخابات بمعنى أن الدولة سمحت بأن تحكم فى الناس من لم يختاروهم فاننا فى هذه الحالات نكون أمام نوع من الارهاب لا يمكن أن تمارسه الا الدولة ولا يمكن أن يردعها الا اباحة حق المقاومة » .

« مقاومة الطغيان » رد فعل اجتماعي للاخلال بالقاعدة الدستورية الا ان الاعتراف بحق مقاومة الأفراد ومعارضتهم للطغيان ينطوى على تهديد دائم للسلطة السياسية وبالتالي فمن الواضح أنه من المتعذر تبرير حق المعارضة او المقاومة على اساس قانوني وانما يمكن ان نجد ما يبرر ذلك ويسانده في آراء الفقه او في التبرير الفلسفي أو الديني انطلاقا من القسانون الطبيعي لا الوضعي^(٢) .

مطلب أول :

أولا — موقف الفقه القانوني :

١ — انكار حق مقاومة الطغيان او معارضة الحكام :

— أنكر كل من ميكافيللي في ايطاليا ، وجان بودان في فرنسا فكرة المعارضة ودعا كل منهما الى وجود حاكم قوى ته السيادة او السلطة المطلقة بل أنه هو الذي يضع القوانين لرعاياه ويلزمهم بها ، فقال ميكافيللي في كتابه « الأمير » ان القوة تعتبر عدلا اذا كانت ضرورية وان سلوك الحاكم فوق المبادئ الأخلاقية فليس عليه جناح اذا لجأ للرذيلة بقصد تمكين دولته ، لأن العبرة بالغاية لا بالوسيلة ، اما جان بودان فكتب مؤلفه « الجمهورية » وفيه ذكر ان الملك « يخضع ولا يخضع » ولكنه جعل عليه قيذا من القانون الطبيعي . كما سمح في مؤلفه بوجود هيئات ومنظمات

(٢) وجدت بعض النصوص التشريعية التي تضمنت النص على اباحة المعارضة ومقاومة الطغيان اذا ظلمت الحكومة ومن ذلك « العهد الأعظم » الانجليزي الذي نص على حق استخدام القوة ضد الملك اذا خرج على هذا العهد ، وعلان الحقوق لأمرىكى ١٧٧٦ .. وفيه نص « ان الحكومة لا تنشأ الا لغرض واحد هو حماية الحقوق الطبيعية للانسان فاذا لم تحترم هذا الغرض ، أو تكرر مخالفتها للقواعد الدستورية كان للشعب الحق في أن يخرج عليها أو يأتي بغيرها » .. ولكن للأسف هذا لم يكن الا في اعلانات الحقوق دون النصوص المعمول بها في الدول — مما يقف بها عند مجرد الرغبات السياسية .

اجتماعية تحتق التعاون مع الملك ولكن رايتها استشارى ولا توجد
بغير رضاه !!

— رأى « هوبز » Hobbes (١٥٨٨ — ١٦٧٩) ان مرحلة الفطرة كانت
تسودها الفوضى ، القوى يلتهم الضعيف ، ورغبة الانسان فى
تأمين نفسه واشباع رغباته الأتانية تعاقد مع غيره من الأفراد
على اقامة الجماعة ، وتنصيب حاكم يتنازلون له كلية عن
حقوقهم الطبيعية من أجل رعاية أمنهم والسهر على مصالحهم
وهذا الحاكم ليس طرفا فى العقد فأفراد العقد هم أفراد الجماعة
وحدهم ، وبالتالي لا يتحمل الحاكم بأى التزامات قبلهم ، أى أن
سلطته مطلقة بلا حدود ، حتى ولو كان مستبدا فليس للجماعة
حق الثورة عليه او معارضته والا اعتبروا مخالفين لما اتفقوا
عليه .

٢ — اعطاء الشعوب حق مقاومة الطغيان ومعارضة الاستبداد :

— كتب (لوك) كتابه الحكومة المدنية The Treaties Govern
وأوضح فيه أن الحاكم يعتبر طرفا فى العقد الذى أنشأ الدولة —
وان الأفراد لم يتنازلوا كلية عن حقوقهم بل انهم تنازلوا فقط
بالقدر اللازم والضرورى لاقامة الدولة ومن ثم فان هناك حقوق
ثابتة للأفراد لا يقبل التنازل عنها . وتعتبر قيда على سلطة
الحاكم فإذا ما استبد الحاكم حق للشعب مقاومته ومخالفته .

— نادى « روسو » فى كتابه « العقد الاجتماعى » بأن الأفراد تنازلوا
عن حرياتهم المطلقة واستبدلوها بحريات مدنية ، للجماعة وليس
للحاكم ، لأن الحاكم هو وكيل عن الشعب وبالتالي يجوز للشعب
ان ينهى وكالة حاكمه فى أى وقت شاء ، ولذا كتب « تيودوردى
بيز » كتابا أسماه « حقوق الملوك على رعاياهم » قال فيه :
« ان الملك للشعب ، وليس الشعب للملك » .

٣ - حق الأفراد في مقاومة السلطة العامة :

نص القانون الفرنسي الصادر في سنة ١٧٩١ على عقاب مقاومة الفرد لممثل السلطة العامة الذي يتصرف طبقا للقانون ، وفي دائرة وظيفته ، ومهيت محاكم الاستئناف الفرنسية وقتها أن مؤدى النص ، إباحة استخدام القوة لمقاومة تنفيذ التصرف الصادر من جهة الإدارة مخالفا للقانون وكانت تحكم على أساس التفرقة بين التصرفات المشروعة وغير المشروعة ، فقضت محكمة (روان) بمشروعية مقاومة أحد الأفراد بالقوة لحارس إحدى الغابات ، لما شاب تصرف الحارس من مخالفة للقانون . كما أن محكمة « تولوز » لم ترا ما يكون جريمة المقاومة في القاء أحد الجنود من النافذة لدخوله المنزل ليلا بقصد القبض على أحد الأشخاص ، دون أن يستند في ذلك إلى غرار بالقبض .

غير أن محكمة النقض حرمت المقاومة لرجال السلطة العامة واتخذت موقفا صارما فحرمت مقاومة السلطة العامة أثناء قيامها بواجباتها حتى ولو كانت قراراتها أو تصرفاتها مخالفة للقانون ، وأمام هذا انبرى الفقه للتصدي ويمكن تمييز عدة اتجاهات :

(أ) ذهب كل من : دي لاكور وشينو وسانسون الى مشروعية مقاومة الأفراد للتصرفات غير القانونية التي تصدر عن السلطة العامة ، طالما أن الغرض من المقاومة ليس الاعتداء وإنما منع تنفيذ تصرف غير قانوني — لأن الذي يمنع المقاومة هو أن يكون للتصرف مسوغ قانوني فإن لم يكن فالسكوت يكون معناه القضاء على الحرية الفردية فللفرد حق مقاومة السلطة إذا تعسفت لأنها بخروجها على حدود اختصاصها تفقد صفتها الرسمية .

(ب) ذهب كل من : بلانش وبروتول الى ما قالت به محكمة النقض الفرنسية فقالا بتحريم مقاومة أو معارضة السلطة العامة مهما كان بطلان تصرفها وأيا كانت درجته ، لأن ذلك يمثل خطرا على الأمن العام وبالتالي على النظام العام .

(ج) ذهب كل من : جارسون وجارو ودييرو الى رأى وسـط نـلم
يجيزوا مقاومة السلطات الا فى المخالفات الجسيمة وعند
الخروج الصارخ على القانون وحينما يكون القرار الادارى
منعدم .

مطلب ثانى :

ثانيا - موقف الفقه الدينى :

١ - المعارضة فى المسيحية :

عند قيام المسيحية لاقى المؤمنون بها فى (روما) صنوفا من التعذيب ،
على ان شدة ايمانهم جعلتهم يصمدون . ولكنهم لم يقاوموا السلطة الزمنية ،
وانما اكتفوا باعلان سخطهم فى شعائرهم الدينية ويرجع ذلك الى ان رجال
الكنيسة قد رفضوا فى البداية حق الأفراد فى معارضة السلطات الحاكمة ،
مستندين فى ذلك الى ان الفلسفة المسيحية قد قامت على نوع من ازدواج
الولاء لدى المسيحى ، وهذا الازدواج مستمد مما اعلنه السيد المسيح من
استقلال السلطة الزمنية « اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله » وقال بهذه
الفلسفة القديس « بولس » . الا أن الصراع الذى نشب بين السلطات
الزمنية والسلطة الدينية اثر كثيرا على موقف الكنيسة ، فاعتبروا الحاكم
بشر يخضع للقوانين الالهية . واعطوا لأنفسهم حق الاشراف على مدى
احترامه لهذه القوانين ، بل انهم اعطوا للمحكومين حق الخروج على طاعة
الحاكم اذا خرج على قوانين الله وكان زعيم هذا الاتجاه القديس « توماس
الأكوينى » وكانت القاعدة عنده هى احترام السلطة الحاكمة ، الا ان هذه
القاعدة يرد عليها استثناء هام يبيح المقاومة وذلك اذا كان من شأن بقاء
الحكومة المترتبة على السلطة تعريض الرعية لخطر شديد ووضع القديس
توماس ضمانات ثلاث لاستعمال حق المعارضة :

- ١ - أن تكون المعارضة ضرورية لعدم كفاية الطريق القانونى او لالغاء
اندولة للطريق القانونى « الديكتاتورية » .
- ٢ - أن يكون اللجوء الى المعارضة مجديا بحيث يمكن عن طريقتها
القضاء على الاستبداد .

٣ — أن تكون المعارضة متناسبة مع جسامة الظلم بحيث لا تسبب ضررا يفوق الشر المراد دفعه .

ولكنه وضع قيداً على المعارضة بأنها يجب أن تجد في دعوتها جذور دينية والا تسعى لدوافع ومكاسب أنانية . وهكذا توصل « الاكويينى » الى جواز المعارضة بحيث تصل الى القوة مع الحكومة المستبدة في حالة اذا كان خروج الحاكم يمثل اعتداء على القوانين الالهية (١) .

(ب) المعارضة في الاسلام :

يفرق فقهاء الشريعة بين امرين الأول ما يختص بأمور الدين وهو المتعلق بالعقيدة وحكم المعارضة فيه هو أحد الاختيارين :

١ — اذا كانت المعارضة تعنى رفض امر من أوامر الله او الاعتراض على ما جاء في السنة الصحيحة فحكمها هو (التحريم) لأن أمور الشريعة الواضحة ليست محل اختلاف أو معارضة .

٢ — اما اذا كانت المعارضة تعنى الغضب لحدود الله ان تنتهك وللشريعة ان تخالف فان معارضة السلوك او الفعل المتعدى على حد من حدود الله او المخالف لحكم من احكام الشريعة تعد (واجبة) حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، وحيث الدعوة للخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر هو من أهم الواجبات الدينية .

أما الجانب الثانى وهو ما يتعلق بالمعاملات والذي يمكن ان يرد فيه الخلاف ويكون محلاً للاجتهاد فقد سمح لولى الامر « الحاكم » أن يتصدى له وهذا لا يخل بالقاعدة الأصولية أن التشريع لله ورسوله ويكون ذلك

(١). راجع : جورج سبباين — تطور الفكر السياسى — ترجمة وتحقيق : جلال العروسى — دار المعارف — القاهرة — ٢ — ١٩٦٣ ص ٦٥ وفيه يقول ايضا : ان الكنيسة وجدت في ما قام به « يوحنا المعمدان من مقاومة للسلطة الزمنية عند خروجها على مقتضى القوانين الالهية ما يؤكد فكرة المعارضة ، فقالوا بأن المسيح كان في هذه الحالة يعمل داخل يوحنا !

بما يعرف « بالتشريع غير المباشر » وذلك بتبنى أحد المذاهب أو قول من مذهب والزام الناس به أو بتخير الأحكام من المذاهب المختلفة وحمل الناس عليها وهو في هذا يستند الى مبدأ المصالح المرسلة وما يعرف في الفقه الاسلامي باسم السياسة الشرعية ولا يجوز في هذا الا (الشورى) وتكون استشارية غير ملزمة لأن ولى الأمر لا يخرج على أسس الدين في شئ وقد عبر عن ذلك بأن « طاعة أمر السلطان في مباح واجبة » .

ولقد وجد في حديث الرسول (ﷺ) ما يدل دلالة واضحة على اعتراف الاسلام بحق معارضة الحكام اذا استبدوا وخرجوا عن النموذج الاسلامي الأمثل المحدد بالقرآن والسنة ومن ذلك الحديث « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده » فان لم يستطع فبلسانه ، فان لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الايمان » رواه مسلم عن ابي سعيد الخدرى . وقد عرف الاسلام في ذلك المعارضة الكامنة وهى معارضة القلب . فاضمار المعارضة للمنكر فى القلب هو تعبير عن حالة ترقب وانتظار لفقدان القدرة والاستطاعة باليد واللسان وهذا فى حد ذاته يشكل طاقة كامنة للتغيير يمكن ان تبزغ فجأة اذا وجدت الاستطاعة وفى نفس الوقت يعتبر قوة روحية حامية من السقوط فى المنكر ذاته . واخيرا ان الشورى والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر هما السندان والقناتان الشرعيتان اللتان من خلالهما تمارس المعارضة سواء فى عملية انتقال السلطة أو الرقابة عليها .

وهناك قسمين من المعارضة فى الاسلام ، الأول هو ما نسميه بمعارضة الراى الآن وكانت النظرة اليه مختلفة حسب الهدف الذى تهدف اليه ، والقسم الثانى هو ما نسميه بمعارضة الفعل وهى اما ان تقع على فرد واما ان تقع على المجموع .

أولا - القسم الأول (معارضة الراى) :

(أ) اذا كان هدف المعارضة الطعن فى شخص الخليفة لتفسير خاص بمسلكه فان الخلفاء الراشدين ما كانوا يتبرمون من ذلك فالقى على عثمان الجحصى وهو يخطب . ورمى على بالكفر وصييح على عمر بن الخطاب

بخصوص طول ثوبه ولكنهم اهتموا بحديث النبی صلى الله عليه وسلم
« الحاكم العادل يستمع الى المثالة ولا يتبرم لشكلها » .

(ب) اذا كان الراى يدعو الى بدعة لا يعرفها الاسلام وتكنها من تأول
واجتهاد ، فمان التسامح كان هو السائد فقد ناظر على بن أبى طالب ، قوم
الجبرية فى عصره . وجادل عمر بن عبد العزيز الخوارج . اما عمر بن
الخطاب فقد كان يعزر على سوء التأويل اذا وجد انه نبع من فكرة خبيثة .
ولكن بعض الفقهاء كالامام مالك وبعض الحنابلة جوزوا قتل من « يدع » الى
البدعة اذا كان « يرج » من نشرها افساد المسلمين .

(ج) اذا كان الراى هو جريمة الكفر بعد الايمان ، وهو الارتداد
عن الاسلام ، فقد أدخلها البعض فى باب الجرائم السياسية لأنها تقوض
النظام الاجتماعى وتؤدى الى زعزعة الدين عن النفوس والحكم وبخاصة
مع تصدى الرسول وأبو بكر للمرتدين ، ومن الارتداد انكار شىء معلوم
بالضرورة من الدين كالزكاة أو البعث أو ادعاء النبوة أو من يمشى وراء
مدعى النبوة .

والردة من « الحدود الشرعية » وهى محرمة بنص القرآن لقوله
تعالى : « ياأيها الذين آمنوا من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتى الله بقوم
يحبهم ويحبونه » (المائدة) . ويشترط فى الردة قصد خاص أى نية الكفر
فمن يأتى بسخف القول غير قاصد الكفر لا يعتبر مرتدا . والأصل فيها
الاستتابة فان لم يرجع للدين قتل .

(د) أن يكون الراى هو الشورى وهو أمر محمود لأن الشورى من
اسس الاسلام والشورى لا تعتبر معارضة لأن الراى فيها للاستهداء
والتشاور والأمر موكل للامام فان حسم أمره ولو على عكس المشورة
لا يخرج عليه المشور وإنما يسير وراءه ، ومن أمثلة ذلك :

١ - واقعة حرب الردة : وفيها نصح عمر بن الخطاب أبو بكر بعدم
حرب المرتدين واعتمد على حديث الرسول : أمرت أن اقاتل الناس حتى

يقولوا لا اله الا الله فان قالوها عصموا منى دماءهم واموالهم الا بحقتها ،
وحسابهم على الله » فقال أبو بكر : الا بحقتها . فوقف عمر بجانب الخليفة
في حرب الردة وقال : لولا أبو بكر لهلكنا .

٢ — واقعة ارض السواد بالعراق : وفيها رأى الجند تقسيم الأراضى
بين الفاتحين فى العراق والشام وانضم لهم عبد الرحمن بن عوف وبلال
الجبشى اعمالا للنص القرآنى ، ولكن عمر بن الخطاب فسره تفسيرا آخر ،
ولم يقسم الأرض وجعل الأرض فينا للمسلمين فسمع الجند وأطاعوا ولم
يعارض بلال ولا عبد الرحمن بن عوف .

اما القسم الثانى فلا نتعرض له لأنه خارج هذه الدراسة وهو
(المعارضة بالفعل) بما يعنى الخروج على الحاكم فيما يكون جريمة
سياسية أقصد ما يعرف فى الشرع (بحد البغى) .

وبعد هذه الرحلة فى رحاب الفقه السياسى ونظريته للمعارضة يثور
سؤال : لماذا اغفلت الدساتير والقوانين حق مقاومة الطغيان ؟ ويرد على
ذلك بعدة اجابات . ففى فرنسا فى سنة ١٧٩٥ اختفى من اعلان حقوق
الانسان هذا الحق وعملت اللجنة التى وضعت ذلك الاعلان بقولها بأن
هذا الحق يؤدى الى مخاطر وينتج الباب امام اضرار جسيمة تتمثل فى
اساءة استعمال ذلك الحق دون قيد — ولقد برر « بيردو » هذا الاتجاه من
جانب الدساتير الحديثة بحجتين :

الأولى : تتمثل فى صعوبة الاعتراف رسميا بهذا الحق فى الحكومات
الديمقراطية التى تتبع من الشعب ولمصلحته ، ويرجع ذلك الى أن هذا
الحق تاريخى ، لأنه مع الديمقراطية يهذب حق المقاومة ويصبح هو حق
المعارضة بالرأى والرأى الآخر .

اما الثانية فتتمثل فى انتشار المذهب الماركسى حيث السلطة العامة
تقوم على سند شعبى يهدف الى موازنة جميع القوى الاجتماعية فى الدولة
ومنع استغلال الانسان للانسان ولذلك فهى لا تستشعر الحاجة الى
الاعتراف للأفراد بحق مقاومة .

ولكن مهما قيل عن حق مقاومة الظلم وأنه أصبح مجرد المعارضة تترأى بالرأى فاننا لا نستطيع ان ننكر الثورات التى تنهى الدساتير ذاتها دون أن تستطيع هذه الدساتير أن تحاكمها لخروجها على السلطة العمامة وما الثورات فى حقيقتها الا تعبير عن حق الشعب فى مواجهة الطغيان وليس ادل على ذلك من ان معظم الدساتير الفرنسية والتى تبلغ خمسة عشر دستورا قد أسقطتها ثورات وكذلك الحال فى منطقتنا العربية ، فعدم النقص قد يحول دون الأفراد ومقاومة السلطة ولكنه لا يقف فى وجه الثورات التى تسقط هذه السلطة ذاتها .

المبحث الرابع

دور أو مهام المعارضة

نقوم كل النظم السياسية الديمقراطية على اساس قبول الأغلبية لها بحيث اذا عبرت الأغلبية عن رفضها للنظام وابتدت رغبتها فى تبديله أو تعديله ، تعين الاستجابة لذلك . وتلك هى فائدة المعارضة بما تملكه من برامج سياسية مختلفة عن برامج الأغلبية الحاكمة فبرنامج المعارضة وما توجبه من نقد للحكومة يمثل ضرورة لا مناص منها فى كل نظام ديمقراطى حيث يمكن للمعارضة استنادا لبرنامجها ، واعتمادا على ما تملكه من وسائل للضغط على الحكومة أن تستجيب لرغبات الجماهير فى التغيير والتعديل . دون أن تتعرض المؤسسات الدستورية لأى خطر ولذا يقال بأن المعارضة جزء لا يتجزأ من النظام السياسى نفسه ومن هذا المنطلق سنعرض لأهم وظائف المعارضة :

١ - تنظيم الأحزاب :

يقال بأن الوظيفة الكبرى للمعارضة هى السعى للوصول للسلطة ، أو القدرة فى التأثير على قراراتها وهذا لا يتأتى الا عن طريق الأحزاب ، لأنه بتنظيم الأحزاب يمكن للمعارضة توجيه النقد الى الحكومة بشرط أن لا يكون نقدا مجردا ، بل مقرونا بالحلول البديلة بحيث يمكن ترجمته لقرارات نافذة ، اذا سنحت الفرصة لتولى الحكم . وبالطبع لا يمكن أن يتم

● الحكومة تطالب المعارضة بحل المشاكل ●



جريدة الوفد العدد ٣٦٧ في ١٠/٥/١٩٨٨ م

obeikandi.com

ذلك الا اذا استندت المعارضة على ما تكفله الديمقراطيات من حماية لحرية الصحافة وحرية الراى وحرية التجمعات والحصانة البرلمانية وغيرها ، ويتعين على أحزاب المعارضة فى النهاية أن تكون قادرة اذا نجحت فى الوصول إلى الحكم أن تتحمل مسئوليته دون اضطراب .

١ - أن تكون احدى الضمانات القانونية للحريات العامة :

أهم ضمانات الحريات العامة القانونية هى : الفصل بين السلطات ومبدأ الشرعية أو سيادة القانون والرقابة القضائية ويجب أن تكون المعارضة احدى هذه الضمانات القانونية - فلا شك أن تمكين المواطن من الاختيار بين مذاهب وسياسات مختلفة يعتبر احدى الحريات العامة - بالإضافة الى أن المعارضة المنظمة (الأحزاب) تقوم بتنظيم وترتيب الأفكار والمبادئ الاجتماعية والسياسية المختلفة وبغير هذه الثقافة السياسية لا تحمى الحريات العامة ، ويجب أن ينظر للمعارضة على أنها عامل منشط للحياة السياسية ولايجاد برلمان واعى - فوجود المعارضة فى البرلمان هى الضمان لحماية الحريات من الاعتداء عليها ولو بشكل غير مباشر عن طريق التوسع فى حالات الضرورة أو قوانين الطوارئ . ولذلك لا عجب أن ينظر شعب عريق فى الديمقراطية وهو الشعب الانجليزى للمعارضة نظرة احترام وتقدير ويسمى زعيم المعارضة « زعيم معارضة جلالة الملك » .

٢ - تكوين وتوجيه الراى العام :

بمعنى القيام بتوعية المواطن ، وباعطائه من المعلومات ما يمكنه من الحكم بطريقة موضوعية مجردة وهذا ولا شك يتطلب من الأحزاب قدرا كبيرا من انكار الذات . أى أن تكون للمعارضة دور المربى وتنقل من (التوجيه) الى (التوعية) بحيث تبدو المعارضة وكأنها منظمة تعليمية تقدم للشعب مختلف المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها بشكل مبسـط . ومن ثمة يستطيع الفرد أن يجد صياغة سياسية لآماله الفردية لأن الدافع على تكوين الأحزاب السياسية فى الأنظمة الديمقراطية احساس الهيئة الناجبة بوجود فراغ فى علاقتها مع الهيئة الحاكمة . وبذلك يتضح لنا مدى أهمية المعارضة فى تكوين رأى عام ، فهو يلزم الفرد على الأقل حين يمارس

حقه الانتخابى بأن يحدد مكانه من الجماعة وبأن يتخذ موقفا من القضايا العامة تجاه المجتمع .

٤ - التعبير عن رغبات الجماهير وإظهار أفكارهم :

بدون المعارضة فى أى شكل من الأشكال وبخاصة فى صورة (الأحزاب) لا يتصور أن يجد الفرد متنفسا يعبر فيه عن رغباته وأن تصل هذه الرغبات الى آذان السلطة الحاكمة ولا يتصور أن يكون بمقدور المواطن التأثير على المسائل المتعلقة بالحياة العامة . فالفرد منعزلا عن أقرانه من أعضاء الجماعة لا تأثير له . ومن هنا تبدو أهمية الجماعات والأحزاب إذ تعمل على تمكين الجماعات المختلفة من التعبير عن رغباتها ومعتقداتها بطريقة منظمة وفعالة .

٥ - تكوين واختيار الكوادر السياسية :

يثور التساؤل : فى هذا الصدد ، هل من الصالح العام أن يكون الأشخاص المدعوون لتولى السلطة خارج نطاق صفوف الأحزاب أم قد أنموا ناهليهم السياسى فى صفوف المدارس الحزبية ؟ لأن الرؤية الحزبية غالبا ما تكون قاصرة على شمول كافة وجهات النظر . ولكن رغم صحة تلك الملاحظة فإننا يجب أن نعلم أن العمل السياسى عمل لا يتأتى بالفطرة وحدها ولكنه عمل يحتاج الى الخبرة والتدريب ، بحيث لا يتصور أن نجد رجل دولة قد جاء إلينا من مدرسة الحياة وحدها . لأنه مهما كانت صفاته الشخصية فإنه سيواجه ببطقة سياسية تمرست للعبة السياسية فى المدارس الحزبية وسيواجه بذلك مصاعب جمة . وعلينا أن نذكر أن أفضل الحكام الذين حققوا نجاحا هم أولئك الذين تدربوا فى صفوف الأحزاب ولكنهم بعد أن صاروا حكاما تحرروا من الرؤية الحزبية ونظروا للمجتمع كله بنظرة أكثر شمولاً .

« انا لا نحول بين الناس وبين السننهم

ما لم يحولوا بيننا وبين سلطاننا !! »

معاوية بن أبي سفيان

حاجة روماتيك ..

الله يعطيك

يضربوا مزاويك !

لعب يسليك

بقي ، والمشاكيك ،

اللى تشفيك :

تشكر أشاليك

زمن المالك !

صلاح جاهين

زمن المالك

راكبين على خيل

ويعملوا حركات

يلعبوا بالسيف

غير الخوازيق

وأسياخ النار

حاجة تخليك

اللى ما ولدوك